الفصل الرابع

أولاً: المذهب التقليدي أو المدرسة الكلاسيكية

ساهمت الانتقادات لأفكار المذهب الطبيعي التي ترافقت بتطور في مستوى القوى المنتجة وبتغيرات اقتصادية واجتماعية، ومن أبرز تلك التغيرات؛ الثورة الصناعية في أوربا. فقد مهدت سياسات التجاريين في فرنسا إلى تطوير الأنشطة الصناعية وتطورت معها الصناعات الاستخراجية والتعدين والمناجم بشكل مهد لظهور صناعة الآلات وانتشار استعمالها.

في مجال صناعة النسيج كانت سياسة التجاريين قد حظرت تصدير الصوف ودعمت حرفيي هذه الصناعة وبمرور الوقت أخترع جون كاي عام ١٧٢٣ المكوك الطيار الذي يستعمل على النول اليدوي ويتيح النسيج بسرعة أكبر بعد ذلك اخترع ريتشارد اركريت عام ١٧٦٣ المغزل الذي يسير بقوة الماء ثم طور كارت وايت عام ١٧٨٠ المنسج الآلي الذي يعمل بقوة البخار وهكذا تضافرت آلة المعزل مع آلة النسيج فحققت إنتاج واسع طغى على صناعة الحرف اليدوية تحقق معه نمو تجاري كبير.

أما صناعة التعدين والمناجم فقد استغل الفحم الحجري في بريطانيا لتحويل فلزات الحديد إلى حديد صلب عام ١٧٣٥ مما شكل قاعدة انطلاق الصناعة الفولاذ وعرف عام ١٧٥٠ استعمال الفرن العالي في صهر المعادن، ومعه تطور صناعة الآلات حيث اخترع جيمس وات الآلة البخارية عام ١٧٧٤ فاستخدمت في صناعة النسيج وفي قطاع المواصلات والسكك الحديدية. ثم جاء اختراع غرام في عام ١٨٨٩ المولد الكهربائي ليسهل نقل الكهرباء من مكان لآخر وصار ممكناً استخدام الآلة الواحدة كمولد للكهرباء وكمحرك وتطور ذلك بعد توليد الكهرباء بقوة الماء وانتشار الآلات ذات النابض، كما تطورت صناعة بناء السفن واستخدام علم الكيمياء في الصناعة وعلم الجبر والفيزياء. إن أغلب الاختراعات التي تمت جاءت لتحد من استخدام الأيدي العاملة نتيجة ارتفاع الأجور في بريطانيا.

في مجال النقل والمواصلات اخترع جورج ستيفن عام ١٨١٤ القاطرة البخارية وتم تدشين أول خط حديدي بين مانشستر وليفربول عام ١٨٣٠ وفي عام ١٨٨٢ اختراع الفرنسي اندريه بيجو أول سيارة تعمل بالمحرك الانفجاري وبعدها بعامين سير الألمان أول سيارة وفي عام ١٨٩٩ ظهرت سيارة هنري فورد في أمريكا. لقد تميزت هذه الفترة بالبحث من أجل التحسين فشملت البحث في مشاكل المصنع والبحث في المشاكل الإدارية ودخلت هذه اختراعات إلى الزراعة فأحدثت انقلاباً في طرائق العمل

الزراعي فضلاً عن استعمالها في الصناعة والنقل والمواصلات، ترافقت تلك المرحلة بإصلاحات دينية في الكنيسة إذا أقر جون كالفن بالربا لأول مرة بعد أن كان محرماً وكون نظرة جديدة إلى الحياة الاقتصادية. أدخلت تلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أوربا والعالم مرحلة جديدة من التطور الفكري في المجال الاقتصادي دامت لأكثر من مئة عام.

أبرز ملامح تلك الحقبة

١. تفكك العلاقات والروابط الأسرية واستخدام الأطفال والنساء في العمل المجهد وتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات رأسمالية وأرستقراطية والطبقة العاملة. الطبقة الرأسمالية من الصناعيين تمتلك وسائل الإنتاج وثروات طائلة. الطبقة الأرستقراطية وهم مالكو الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعي، طبقة العمال وهم العمال الذين لا يمتلكون إلا قوة عملهم.
٢. اتسمت هذه المرحلة بظهور مشروعات صناعية كبيرة بدل من الورش والحرف اليدوية الصغيرة وتطورت التجارة والزراعة وخاصة تربية الأغنام في بريطانيا وترافقت باتساع أعمال المصارف وشركات التأمين والشركات المساهمة وظهور السياسات الاستعمارية وزيادة التنافس بين الدول الأوربية انعكست بشكل سلبي على المنطقة العربية.
٣. أعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن طبقات المجتمع الثلاث مرتبطة مع بعضها في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ودعوا إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية إذ ينحصر دور الدولة عندهم على دور الحارس الذي يعمل على الحفاظ على النظام والملكية الفردية.

رواد المذهب الاقتصادي التقليدي

وليم بيتي ١٦٢٣ – ١٦٨٨ السير وليم بيتي هو اقتصادي وإحصائي إنكليزي، من المدافعين عن البرجوازية الناشئة في بريطانيا. يتميز بيتي عن التجاريين والطبيعيين في نظرته للثروة التي تكمن في البضاعة أو السلعة وأن قيمة السلعة تتحدد بالعمل المتجسد فيها. أما الأجر الذي يدفع للعامل فهو يمثل قيمة قوة عمله، الذي يتعادل مع الحد الضروري لتأمين نفقات معيشة العامل. بين في دراساته خضوع سعر السلعة الحقيقي للعمل المبذول في نتاجها وقد **افترض خاطئاً** أن القيمة ترتبط بالعمل المبذول في **استخراج المعادن الثمينة** أما الأعمال الأخرى فهي برأيه لا تنتج قيمة. لهذا يعد القيمة وشكلها النقدي شيئاً واحداً معتبراً القيمة مبلغاً من النقود يمكن الحصول عليه لقاء السلعة.

لكن بيتي يرى أن العمل يخلق القيمة بالقدر الذي يمكن أن يتحول معه ناتج العمل إلى نقود، وعلى هذا الأساس العمل في استخراج المعادن الثمينة هو فقط الذي ينتج القيمة. ويعتبر الريع ناتج عمن العمل الزائد وليس من نتاج الأرض، وبالتالي يجب أن يؤدي ارتفاع الأجور إلى انخفاض الريع. تشارك مع الفيزيوقراط في نظرتهم لعلم الاقتصاد من حيث أنه يخضع لقوانين موضوعية طبيعية وهي انعكاس لشروط الحياة الطبيعية الخالدة.

آدم سميث ١٧٢٣-١٩٧٠ هو رائد من رواد المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت في انجلترا في أواخر القرن ١٨ وبداية القرن ١٩ ومن أشهر الاقتصاديين الكلاسيكيين على الإطلاق، ولد في اسكتلندا درس الفلسفة، وكان أستاذ لعلم المنطق والأخلاق في جامعة جلاسكو، سافر إلى فرنسا والتقى هناك أصحاب المذهب الطبيعي، أصدر كتابه الشهير(بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) سنة ١٧٧٦.

يعتبر تعظيم الثروة هو الغاية الأساسية للاقتصاد، ثروة الأمة عنده تقاس بقدرتها الإنتاجية ويمكن مضاعفة مقياس الثروة "الإنتاجية" بتقسيم العمل، اهتم بطرق توزيع الثروة في المجتمع ووسائل تنظيم التجارة إضافة إلى أطروحته المتعلقة بحرية السوق واليد الخفية التي تساهم في دفع حركة الاقتصاد وتشجيع الاستثمار ودعا للحد من تدخل الدولة المباشر في تنظيم العمل، (اليد الخفية)

نظرية القيمة عند آدم سميث: فرق سميث بين القيمة الاستعمالية للسلعة والقيمة التبادلية. القيمة الاستعمالية مفهوم ذاتي يختلف من شخص لآخر يمثل شدة رغبة الشخص للحصول على سلعة ما. وهي القيمة التي يضعها الفرد للسلعة عند إجراء مقارنة ذهنية بين منافع عدد من السلع وفق سلم لقيم عدة سلع سيختار إحداها، والقيمة التي سيحصل عليها جراء استعماله لتلك السلعة. وعلى هذا تمثل القيمة الاستعمالية "قدرة السلعة على إشباع حاجة الإنسان". والقيمة الاستعمالية لا تستوجب قيام تبادل بين عدد من الأفراد ولا تستوجب حتى وجود سوق يتم فيه إجراء تبادل السلع.

القيمة التبادلية: هي "قابلية السلعة للمبادلة بسلعة أخرى أو بنقد" تقاس القيم التبادلية وفق عملية تبادل بين سلعتين. القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس للقيمة التبادلية. مثال الماء والماس، تتميز القيمة التبادلية عن الاستعمالية بطابعها الاجتماعي والموضوعي. بهذا المعنى تأخذ القيمة التبادلية مفهوم الأسعار النسبية وترتبط بمفهوم السوق وبقيام تبادل سلعي بين طرفين أو أكثر.

وبيّن سميث أن هناك سلعاً لها قيمة استعمال كبيرة، لكن ليس لها قيمة مبادلة تذكر مثل الماء والهواء كما أن هناك بعض السلع تملك قيمة تبادلية كبيرة ولكن قيمتها الاستعمالية قليلة مثل الماس والمعادن

ألثمينة. فقيمة السلعة عنده تتحدد بما أنفق في إنتاجها من عمل غير أنه ميز بين العمل المجسد الذي يظهر على شكل رأس مال (أدوات العمل) وبين العمل الحي أو العمل المأجور، يقاس العمل عنده بالزمن، مع التفريق بين العمل البسيط والمؤهل.

يُعتبر آدم سميث آنذاك مفكر البرجوازية الصاعدة التي تسعى لتراكم الثروة. فاعتبر أن العمل هو الذي يخلق الربح وميز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج فوجود عدد كبير من العمال في المصنع يؤدي إلى الغنى بينما وجود عدد كبير من الخدم لا يؤدي إلى الغنى. واعتبر العمل غير منتج في الخدمات كالقضاء والجيش والأسطول وأن العاملين في هذه القطاعات خدم للمجتمع يعيشون على حساب غيرهم من الأفراد المنتجين.

نظرية الأجور عند سميث: على غرار الفيزيوقراط قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: طبقة الرأسماليين، طبقة ملاك الأراضي، الطبقة العاملة. يرى أن الأجر هو التعويض عن العمل لكنه لم يميز بين عمل الفلاح في أرضه ولنفسه وبين عمل الأجير، فهو يرى أن الأجر موجود حتى في المجتمعات البدائية. في مرحلة الإنتاج الاجتماعي البسيط يحصل العامل على كامل ناتج عمله. وأن تقلبات الأجور في المجتمع الرأسمالي تعود للتبدلات الطارئة على سوق العمل لجهتي العرض والطلب ودعا إلى تحسين ظروف العمال وزيادة أجورهم.

نظرية الربح عند سميث: على عكس الميركانتيلين، الذين اهتموا بالربح التجاري، درس سميث الربح الصناعي وريع الأرض وسعر الفائدة والربح التجاري كعوائد لعوامل الإنتاج. يرى أن الربح الصناعي المصدر الأساسي للربح فيما **يعد الريع والفائدة** ثانويان. (نذّكر اعتبر الفيزيوقراط الربح الصناعي ناتج عن ريع الأرض لذلك فهو ثانوي). يرى سميث أن الربح نتاج العمل المقتطع من أجور العمال المأجورين أي **الفرق بين قيمة ناتج العمل وأجر العامل**. أي أن الربح يعود إلى العمل غير المعوض المرتبط بأسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يبدأ من لحظة انفصال العمل عن الملكية.

نظرية الريع عند سميث، يميز سميث بين ثلاث أنواع للريع:

– الأول الريع الناتج عن الملكية أو الحيازة أو الريع المقتطع من ناتج العمل، أي ما يدفع لمالك الأرض لقاء استعمالها. كما الربح يرى سميث أن الريع يعود إلى العمل غير المعوض، فالملكية الخاصة للأرض تدفع مالكها للمطالبة بنصيبه من أي إنتاج ينتجه العامل في الأرض

– الريع الناتج عن الأسعار الاحتكارية لمنتجات الزراعية: يرى آدم سميث أن الطلب على المنتجات الزراعية يفوق العرض، فترتفع الأسعار عن قيمة هذه المنتجات، وينتج ريع الأرض كنتيجة للسعر الاحتكاري.

– الثالث ريع ناتج تفاوت خصوبة التربة أو القرب من السوق أو ما يسمى بالريع التفاضلي عندما يقوم مالك الأرض بتحسن جودة الأرض فإن الإنفاق الرأسمالي على الأرض سيعطي ريعاً أكثر يمثل ريع الأرض مضاف إليه ربح ناتج عن تحسين الأرض.

نظرية تقسيم العمل الدولي عند سميث (نظرية التكاليف المطلقة)

يرى سميث في حرية التجارة الدولية أمراً مفيداً لبريطانيا لزيادة ثروتها لامتلاكها أسطولاً ضخماً وهو أمر ينسجم مع دعوته للحرية الفردية وعدم تدخل الدولة. لذا وقف ضد مبدأ الحماية في التجارة الدولية ودعا إلى تقسيم العمل الدولي والتخصص على أساس نفقات الإنتاج والقدرات الطبيعية لكل بلد والعمل على إنتاج السلع في البلد الذي تكون فيه التكاليف أقل. فيحصل البلدان على مكاسب من التجارة الدولية نتيجة انخفاض تكلفة السلع المستوردة والسلع المصدرة.

نظرة سميث للضريبة: دعا الفيزيوقراط لفرض ضريبة على الزراعة فقط، في حين طالب سميث بفرض الضريبة على كل من لديه دخل، على أن تكون الضريبة محددة وواضحة وتجبى في الزمان والمكان المناسبين ولا ترهق الأفراد المنتجين. كما ميز آدم سميث بين الناتج القومي الإجمالي وهو ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال عام وبين الناتج القومي الصافي أو الدخل القومي والذي يمثل الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه النفقات.

دافيد ريكاردو

ولد دافيد ريكاردو في لندن ١٧٧٢–١٨٢٣، كتب عام ١٨١٥ مقال (أثر انخفاض أسعار البيع) ونشر أشهر كتبه عام ١٨١٧ **الاقتصاد السياسي والضرائب**، فدرس ريكاردو علم الاقتصاد بحثاً عن حلول للمشكلات المطروحة في عصره مثل التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية وارتفاع أسعار الذهب. قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي، وله نظرية تعرف بقانون تناقص الغلة ويقال بأنه استخدم المنهج التجريدي في البحث، تميز باتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية. يرى أن مصالح الطبقات **تتقارب** في نطاق الإنتاج و**تتناقض** في مجال التوزيع.

أشار ريكاردو أن ملاك الأراضي الزراعية عادة ما يحاولون الإثراء على حساب الطبقات الأخرى من المستهلكين، كما أن المرتبات وأجور العمال وأرباح المنظمين والرأسماليين الصناعيين لا يمكن زيادتها إلا بزيادة إنفاق باقي طبقات المجتمع، وأشار إلى أن تلك الأرباح عادة ما تتجه إلى الانخفاض مما يؤدي إلى وصول الصناعة إلى حالة ركود والسكون النسبي. انتقد ريكاردو آراء ادم سميث المتعلقة بعدم تعارض المصلحة الخاصة مع العامة، وجدت أفكار ريكاردو بعد ذلك أصداءها في آراء الاشتراكيين الذين اعتمدوا على هذا المنطلق في بناء نظريات الاشتراكية كما سنرى بعد.

نظرية القيمة عند ريكاردو: حدد ريكاردو قيمة السلع بكمية العمل الضروري لإنتاج السلعة، لكن هذا القانون لا يلائم المجتمع البدائي كما هو الحال عند سميث، ويميز بين الثروة والقيمة، **فالثروة** هي الأشياء الضرورية والمفيدة والممتعة، أما **القيمة** فهي التي لا تتبع للوفرة وإنما لصعوبة وسهولة إنتاجها وهذه القيمة لها نوعين استعمالية تتحدد بالمنفعة وقيمة تبادلية تتحدد بالعمل الاجتماعي المبذول في إنتاج السلعة.

نظرية التوزيع: يقسم ريكاردو الدخول إلى ثلاثة أنواع **ريع** الملاك العقاريين **وأجور** العمال و**أرباح** الرأسماليين. ميز ريكاردو بين العمل المجسد والعمل الحي. وأن **العامل يبيع قوة عمله كبضاعة** والذي يحدد ثمن هذه البضاعة كمية النقود اللازمة كي يشتري العامل جميع وسائل العيش الضرورية. فرق ريكاردو بين **الأجور الاسمية** التي تمثل مبلغ من النقود يدفع للعامل خلال فترة محددة وبين **الأجور الحقيقة** التي تمثل قيمة السلع والخدمات الضرورية لحياة العامل.

أما الريع فيرى ريكاردو أن السعر الطبيعي لمنتج ما يساوي تكلفته الحدية، بمعنى أن **الريع يساوي التكلفة الحدية** أي الفرق بين تكلفة الإنتاج في أفضل الشروط وتكلفة الإنتاج في أصعب الشروط أي تكلفة الوحدة الأخيرة، وحسب قانون الغلة المتناقصة؛ فأي زيادة في رأس المال وفي العمل المبذول في زراعة أرض ما يؤدي حتماً إلى زيادة في غلة هذه الأرض ولكن نسبة الغلة لا تعادل نسبة الزيادة في رأس المال بل أقل منها حتماً.

نظرية التوازن العفوي لميزان المدفوعات: في رأي ريكاردو إن كل عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما يمكن أن يُعدل من تلقاء نفسه عن طريق حركة الأسعار التي صعوداً وهبوطاً، تبعاً للعجز نفسه، وإن حركة الأسعار هذه تتولد بسبب دخول وخروج الذهب. يتبنى ريكاردو النظرية الكمية للنقود في تفسير توازن ميزان المدفوعات، إذا كان هناك معادن ثمينة قليلة في بلد ما، تكون كمية النقد في التداول قليلة

وتكون الأسعار في طريقها إلى الانخفاض، مما ينشط الصادرات ويقلل من الواردات. يحدث العكس عندما يزداد دخول الذهب إلى داخل دولة ما فإن ظواهر معاكسة سوف تحدث، تزداد كمية النقد ويزداد الطلب على السلع فترتفع الأسعار وتقل الصادرات وتنخفض كمية الذهب من جديد، وهذه القاعدة كانت ضرورية لتنشيط الصناعات الإنكليزية وتأمين المواد الأولية اللازمة وتأمين أسواق تصريف لهذه المنتجات.

ثانياً: المدرسة الكلاسيكية الجديدة

ظهرت المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد في أواخر القرن التاسع عشر، حيث مثلت فكر اقتصادي جديد من حيث المضمون والمنهج عند ظهور نتائج أبحاث ثلاثة اقتصاديين في أماكن مختلفة دون معرفة مسبقة لبعضهم البعض وهم:- البريطاني **ويليام ستانلي جيفونز** ١٨٨٢- ١٨٣٥ ويمثل الحدية المنفعية- والفرنسي **فالراس** (١٨٣٤- ١٩١٠) ويمثل المدرسة الحدية الرياضية في مدينة لويزان- **وكارل مانجر** (١٨٤٩ - ١٩٢١) ويمثل الصيغة السيكولوجية (النفسية) للمدرسة الحدية النمساوية في مدينة فيينا.

وقد مثل الجيل الثاني من مفكري هذه المدرسة البريطاني **الفريد مارشال** ١٨٤٢- ١٩٢٤ والنمساوي **فون بافرك**. رغم أن الكثير يعتبر أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة هي امتداد للمدرسة للكلاسيكية خاصة من ناحية مبدأ الليبرالية، في الواقع إن المدرستين تختلفان سواءً من حيث الموضوع أو المنهج.

تَعتبِر المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن علم الاقتصاد هو علم الاختيار بين البدائل (التفضيلات) والنشاط الاقتصادي يدور حول الندرة، الحاجات، الغاية، والوسيلة. لذا انصب اهتمام علم الاقتصاد على دراسة وتحليل كيفية التصرف العقلاني للفرد في استعماله للموارد محدودة، فإذا كان الفرد مستهلك فيتعلق الأمر بدراسة كيفية الوصول إلى أقصى تلبية لحاجاته باستعماله ميزانية معينة، أما في حالة المنتج فلابد من دراسة كيفية تصرف هذا الأخير حتى يحقق أقصى ربح ممكن من توظيف ومزج مجموعة من عوامل الإنتاج بأقل التكاليف. إذًا فموضوع الدراسة يدور حول مفهوم الندرة والمنفعة.

اتبعت المدرسة الكلاسيكية الجديدة المنطق الحدي كمنهج خاص لدراسة هذا الموضوع وهو يقوم على الاستمرارية في تطور الظواهر الاقتصادية، من خلال عملية تجريدية يتم تجزئة حركة الظواهر الاقتصادية إلى تغيرات متتالية وباستعمال الرياضيات نتوصل إلى النتائج. أعتبر هذا الإبداع المنهجي من طرف الاقتصاديين بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي لاستخدامه المكثف للرياضيات وعلم النفس.

أما المدرسة الكلاسيكية الجديدة فاعتمدت بصورة رئيسية نظرية المنفعة الحدية كأساس لقياس القيمة وقدمت أبحاث ودراسات تفسر سلوك المستهلك والمنتج معتمدة على نظرية المنفعة الحدية، باعتبار الفرد كقاعدة للتحليل "النيوكلاسيكي".

إذا كانت المدرسة الكلاسيكية وتعالج الظواهر الاقتصادية في بعدها الكلي (الإنتاج، التوزيع، التراكم) فإن للمدرسة الكلاسيكية الجديدة نظرة جزئية للمسائل الاقتصادية خاصة سلوك الفرد، المستهلك أو المؤسسة نحو تعظيم منافعهم في ظروف معينة متاحة، وقدمت في هذا الإطار

– نظرية سلوك وتوازن المستهلك – نظرية سلوك وتوازن المنتج – نظرية التوازن العام التي ساقها مارشال في إطار تحليل ساكن. إذا كان هم رواد المدرسة الكلاسيكية هو تراكم رأس المال لأنهم كانوا يفكرون في ضرورة النمو الاقتصادي (تجديد الإنتاج) فكانت نظرتهم ديناميكية، فإن اهتمام المدرسة الكلاسيكية الجديدة ركز على مفهوم التوازن في إطار ساكن. يكون التوازن جزئي (عرض السلعة = الطلب على السلعة) ويكون عام (شامل) عند ما يتحقق تساوي العرض والطلب في جميع الأسواق. مما يؤكد الترابط ما بين سوق السلع، سوق رأس المال، سوق العمل....الخ) عندها تتحقق التلبية القصوى للمستهلكين والربح الأعظم للمنتجين.

تذهب المدرسة النيوكلاسيكية أبعد من المدرسة الكلاسيكية في تناولها لمفهوم الريع حيث تقر بأنه من الممكن أن ينشأ الريع تبعاً لمرونة العرض، ويمكن أن يتغير بمرور الزمن. مثلاً ينشأ الريع في سوق العمل، مع قلة عرض العمل ويكون العرض عديم المرونة مقارنة بالطلب على العمل، فيحصل العمال في هذه الحالة على **أجور مرتفعة** تتضمن في جزء منها ريع ناتج عن ضعف مرونة العرض. لكن في مرحلة لاحقة يزداد إقبال العمال نتيجة ارتفاع الأجور فترتفع مرونة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأجر مرة أخرى والعودة إلى سعر التوازن.

إن المدرسة النيوكلاسيكية ترى أن ربط المدرسة الكلاسيكية للريع بالأرض منطقي لأن الأرض أقل السلع مرونة في العرض، حيث أن مساحتها وإنتاجها في أغلب الأحيان محدود رغم زيادة الطلب.

ثالثاً: نظرية المنفعة الحدية في تحديد القيمة

المنفعة: هي مقدار الإشباع الشخصي المتحقق نتيجة لاستهلاك كمية محددة من سلعة معينة. أي قدرة السلعة على إشباع حاجة ورغبة المستهلك عند استهلاكه لكمية محددة من تلك السلعة. يختلف المفهوم

الاقتصادي للمنفعة عن المفهوم المجتمعي للمنفعة، حيث تعني المنفعة كل ما فيه فائدة بالنظر لمفاهيم العادات والتقاليد والقيم والأخلاق. فالتدخين تصرف لا نفع فيه وقد يضر بالصحة ولكن الاقتصاديون ينظرون إلى منفعة التدخين أنه يحقق إشباع نفسي ناتج عن استهلاك السلعة. يجب عند دراسة نظرية المنفعة في تفسير سلوك المستهلك التفريق بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.

مفهوم المنفعة الكلية: مجموع المنافع (أي الإشباع) التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكه كميات متتالية من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. فمنفعة السلعة تختلف من شخص لآخر تبعاً للكمية المستهلكة من السلعة، والكميات المستهلكة من السلع الأخرى، والأذواق والظروف الجوية والعوامل النفسية والمكان والزمان وغير ذلك.

- يلاحظ أن المنفعة الكلية تأخذ بالزيادة عند الاستمرار في تناول كمية التفاح حتى تصل إلى حدها الأعلى عند التفاحة السادسة في المثال التالي فإذا استمر في تناول التفاح فإن المنفعة الكلية تبدأ بالتناقص كما هو الحال عند التفاحة الثامنة.

عدد حبات التفاح	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
المنفعة الكلية	٢	٥	٩	١٤	١٧	١٨	١٨	١٦

مفهوم المنفعة الحدية:

نشر عدد من أعلام مدرسة التحليل الحدي (الهامشي) أمثال فالارس، جيفونز، ومنيجر بين عامي ١٨٧١ و١٨٧٣ نظرية المنفعة الحدية. ملخص النظرية: الشعور بالحرمان أو شدة الحاجة إلى منتج ما تقل تدريجياً لدى استهلاك الفرد لكميات متزايدة من هذا المنتج، والوحدة الأخيرة المستهلكة من المنتج هي التي تحدد منفعة المنتج وبالتالي تحدد قيمة المنتج. فالوحدة الأخيرة تعبر عن الوحدة الحدية أو الوحدة الهامشية. يعتمد أصحاب نظرية المنفعة الحدية على العامل النفسي في تحديد مستوى الحاجة إلى السلعة وشدة الشعور بالحرمان.

فالمُنتج أو السلعة التي لا يشعر الأفراد بالحاجة إليها ولا يرغب أحد في اقتنائها ليس لها قيمة تبادلية مهما بلغت كلفة إنتاجها. كي **يكون للمنتج قيمة اقتصادية** يجب أن تكون له قيمة استعماليه وقيمة تبادلية. يخلف ثمن السلعة في فترة توفر السلعة بكثرة عن ثمن نفس السلعة في حالة ندرة وجود السلعة. يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

ثمن السلعة	وحدة ١	وحدة ٢	وحدة ٣	وحدة ٤	وحدة ٥
في حالة الوفرة	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
في حالة الندرة	٥٠٠	٣٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠

خلاصة القول: وفق نظرية المنفعة الحدية يتحدد ثمن السلعة أو قيمة المنتج من خلال المنفعة الحدية وليس من خلال المنفعة الكلية. أي بالمنفعة المستمدة من أخر وحدة مستهلكة من السلعة. تعتمد الأفكار الأساسية لنظرية المنفعة الحدية على مسألة الندرة النسبية للموارد بذلك تم حل لغز القيمة في المثال الشهير الماء والماس. نفترض أن منفعة الوحدة الواحدة من الماء تساوي ١٠٠٠ وحدة منفعة، مع استهلاك كل وحدة ماء إضافية تتراجع معها منفعة الوحدات المستهلكة وفق مبدأ تناقص المنفعة الحدية كما يلي:

وحدات الماء	منفعة الوحدة الواحدة	المنفعة الكلية لمجمل الوحدات
الوحدة الأولى	٩٥٠	٩٥٠
الوحدة الثانية	٨٤٠	١٧٩٠
الوحدة الثالثة	٧٠٠	٢٤٩٠
الوحدة الرابعة	٥١٠	٣٠٠٠
الوحدة الخامسة	٣٥٠	٣٣٥٠
الوحدة السادسة	٢٠٠	٣٥٥٠
الوحدة السابعة	٥٠	٣٦٠٠

ينص قانون تناقص المنفعة الحدية على أن: المنفعة الحدية تتناقص تدرجياً ثم تصبح صفراً ثم تصبح سالبة. يفسر تناقص المنفعة الحدية بأن الوحدة الأولى المستهلكة تعطي أكبر منفعة للمستهلك وإذا استمر المستهلك في استهلاك السلعة فإن الوحدات الإضافية تقل منفعتها لأن المستهلك يقترب من الإشباع. وإذا استمر في الاستهلاك فإن المنفعة تبدأ بالتناقص حتى تصل إلى الصفر ويكون المستهلك

في هذه الحالة قد أشبع حاجاته ورغباته من هذه السلعة بالكامل ولكن إذا استهلك أي وحدة إضافية من تلك السلعة فإن المنفعة الحدية تصبح سالبة وهو ما يعني إنفاقاً غير رشيد.

أهم الانتقادات التي وجهت للمدرسة التقليدية الجديدة

– اعتمد الكلاسيكيون الجدد منهج البحث التجريدي الذي لا تنطبق نتائجه على جميع البشر بسبب اختلاف الميول والحاجات الذاتية والشعور.

– ليس صحيحاً أن الإنسان قادر على حساب المنفعة الناتجة عن استهلاك السلع بدقة كما أن الشعور بالرضا هو ظاهرة نفسية تختلف من شخص لآخر.

– افترض الكلاسيكيون الجدد أن المنافسة الحرة بين المستهلكين تحقق التوازن بين العرض والطلب وهذا الأمر لا ينطبق على الواقع

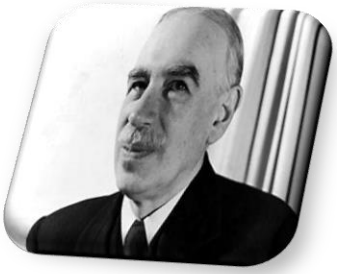

رابعاً: المدرسة الكينزية

اللورد جون مينارد كينز ١٨٨٣ – ١٩٤٦ صاحب النظرية التي عرفت باسمه والتي تدور حول البطالة والتشغيل الكامل للقوى العاملة في المجتمع الرأسمالي ، وقد ذكر نظريته ضمن كتابه المنشور عام ١٩٣٦ "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"

عمل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الإصلاح فيها عارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت بتوجيهه انتقادات شديدة للمدرسة الكلاسيكية، أهم مرتكزات نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية، جاءت أفكار كينز في مجالات ثلاث:

١. نقد النظرية الكلاسيكية
٢. مفهوم التوازن الاقتصادي العام من خلال الطلب الفعال
٣. تقديم سياسة اقتصادية جديدة تعالج مشكلات المجتمع الرأسمالي

من بين أهم الأفكار التي عرض بها أنصار المدرسة الكلاسيكية قانون ساي وفكرة التوازن التلقائي في الاقتصاد. حيث آمن الكلاسيك بكفاءة جهاز الثمن وآلية السوق في تحقيق التوظيف الكامل فلا مجال لحدوث قصور في الطلب أو حدوث فيض الإنتاج ، تتلخص فكرة قانون ساي بالمقولة التالية:

"العرض يخلق الطلب المقابل له"

حيث يرى الكلاسيك أن الناس يعرضون سلعهم وخدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن يسمح لهم باقتناء أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، يرى ساي شأنه شأن كل الكلاسيك أن النقد حيادي فهو عديم المنفعة أي أن النقد لا يحتفظ به لذاته بل لأنه يسهل المبادلة والمعاملات ووسيط في المبادلات، ولا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية بالإضافة إلى ذلك فأن الدخل يتحول إلى طلب يعادل ويساوي قيمة السلع والخدمات المعروضة، بمعنى آخر أن الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج لقاء مشاركتها في العملية الإنتاجية سرعان ما يتحول إلى طلب يعادل قيمة السلع التي نتجت عن مشاركة هذه العناصر في عملية إنتاج تلك السلع. وعليه لا يمكن أن يوجد عجز أو نقص في الطلب على المستوى الكلي أي لا يمكن أن توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي.

- **فرضيات النظرية الكينزية**

قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما على فرضيات الكلاسيك نوجزها بالآتي:

– تنطلق النظرية الكلاسيكية من **فرض التشغيل الكامل للموارد**، وهو ما يعني إن التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي نتيجة لاختلال ميزان المدفوعات تمس فقط المتغيرات النقدية كالأسعار والفائدة ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية كالدخل والعمالة. بالمقابل **تنطلق النظرية الكينزية من فرض وجود بطالة في الاقتصاد القومي** وأن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى توازن ميزان المدفوعات مع وجود بطالة.

– تفترض النظرية الكلاسيكية **مرونة الأسعار** في أي اتجاه صعودا أو نزولا، في حين لا تعترف النظرية الكينزية بإمكانية انخفاض الأسعار وبالذات أسعار عناصر الإنتاج عن حد معين، فيما تفترض النظرية الكينزية إن **الأسعار مرنة باتجاه** واحد فقط، فهي مرنة إلى أعلى ولكنها ليست مرنة إلى أسفل، بعبارة أخرى ثمة اعتبارات من أهمها التنظيم الاحتكاري للأسواق بحيث يجعل الأسعار والأجور ترتفع لكنها لا يمكن إن تنخفض. اعتبر كينز أن **سعر الفائدة ظاهرة نقدية** أي أنها ترتبط بعرض النقود والطلب عليها وهي لا ترتبط بشكل مباشر بمستوى الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل، أي أن الأمر ليس مرتبطاً في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، أوضح كينز أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها "تفضيل السيولة"، والسبب أن للنقود دوافع منها المعاملات والاحتياط و المضاربة، لهذا ينظر إلى تحليل "كينز" على أنه تحليلا نقدياً بحتاً، حيث جمع بين الاقتصاد السلعي العيني والاقتصاد النقدي، بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما. كان لـ"كينز" الفضل في تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها، بسبب آرائه وطريقة التحليل التي استخدمها

والوسائل التي استحدثها، فكانت نظريته بمثابة ثورة في علم الاقتصاد وفي الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاشتراكي.

جاء كينز بنظرية للتوظيف، تتميز عما سبقها من نظريات العمالة إذ تعالج كل مستويات التشغيل، رفض كينز في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال. كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، لذلك طالب بضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية المرتبطة بالإيرادات ومستوى الإنفاق العام والسياسة النقدية من خلال التحكم بالعرض النقدي، والتمويل بالعجز لعلاج أسباب الأزمات الاقتصادية، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تُتبع كي يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق توازن الدخل القومي.

اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال أي ذلك الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية المصحوب بقوة شرائية لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد. فهو يرى أن حجم الدخل الوطني، يتوقف على حجم الطلب الكلي الفعال.

لدى دراسته للعلاقة بين معدل الفائدة وبين كل من الاستثمار والادخار والدخل ابتعد "كينز" في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين، فقد عالج التقليديون هذا الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود أما كينز فاعتبر أن الدخل القومي يتغير بتغير مستوى الاستثمار وبالكفاية الحدية لرأس المال. تمكن الكفاية الحدية لرأس المال اتخاذ قرار الاستثمار اعتماداً على المقارنة بين ما يتوقع المستثمر الحصول عليه من عائد صاف في طول فترة حياة المشروع الاستثماري وبين سعر الفائدة الذي يمكن أن يحصل عليه كفرصة استثمارية بديلة.

خامساً: المدرسة النقدية

ظهرت أفكار المدرسة النقدية على يد الكلاسيك، والتي تلخصها معادلة فيشر في التبادل MV = PT. حيث الكتلة النقدية مضروبة بسرعة تداول النقد تساوي متوسط الأسعار مضروبا بحجم المبادلات، وباعتبار الاقتصاد دوما في حالة توازن، يمكن اعتبار هذه المعادلة في مضمونها معادلة توازن نقدي، وقد اهتمت بعرض النقود. سعى الفكر الكلاسيكي إلى تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية، ومن ثم يتحدد معدل الفائدة في الفكر الكلاسيكي ذاتيا وفق آلية السوق.

من أهم الانتقادات لهذه النظرية قولها أن أفضل وسيلة لتحقيق التوازن النقدي بمفهوم المعادلة الكمية هو ترك الحرية للبنوك التجارية لتخلق النقود بناء على طلب القطاع الخاص، فهو الأجدر على طلب النقود بما يوافق احتياجاته النقدية.

بعد ذلك جاءت (نظرية الأرصدة النقدية – مدرسة كامبردج) من بين النظريات التي ظهرت واهتمت بتفسير اثر النقود على الدورة الاقتصادية والتوازن الاقتصادي، وهي امتداد للتحليل الكلاسيكي، عرف روادها باسم الكلاسيكيون الجدد أمثال مارشال (١٨٤٢ – ١٩٢٤) الذي عمل أستاذا للاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج. إذ أكدت هذه النظرية على أن التقلبات في المستوى العام للأسعار تعود إلى تغير العناصر النقدية (طلب وعرض النقود). قال مارشال أن مستوى الأسعار يكون مستقر إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة. هناك تشابه بين معادلة فيشر ومعادلة مارشال المعروفة باسم " معادلة الأرصدة النقدية " فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد من قبل المصرف المركزي مع كمية النقود المطلوبة. حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة.

ن × س = م × ق،

حيث(ن) هي كمية النقود، س: سرعة التداول، م: متوسط الأسعار، ق: الناتج القومي. أي أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار. فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر. يقرر (مارشال) أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية هو إنفاقها على شراء السلع والخدمات. وان رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرض السلع ثم انخفاض أسعارها نتيجة الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي، مما يمثل انخفاض رغبة الأفراد في التوجه نحو شراء السلع، أي تفضيلهم الأرصدة النقدية السائلة بدل اقتناء السلع. وبذلك يكون مارشال قد ربط بين كمية النقود والإنفاق النقدي من خلال الطلب على النقود أي انه أكد على وظيفة النقود باعتبارها مخزنا للقيمة.

ابرز الاختلافات بين معادلة الأرصدة النقدية وبين معادلة فيشر:

تقرر معادلة فيشر وجود علاقة ميكانيكية تلقائية بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وهي علاقة طرديه وتناسبية. بينما تقرر معادلة الأرصدة النقدية وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي بحيث تؤثر التغيرات النقدية على حجم الإنتاج ثم على المستوى العام للأسعار.

تتفق المعادلتان في أن العلاقة بين الطلب على النقود والمعروض منها يحددان التوازن الاقتصادي لان هذه العلاقة تحدد بدورها المستوى العام للأسعار، سواء كان بصورة مباشرة (بحسب ما يقرره فيشر في معادلة المبادلة) أو بصورة غير مباشرة (بحسب ما يقرره مارشال في الأرصدة النقدية).

ثم ظهرت مدرسة شيكاغو، هذه المدرسة امتدادا للنظرية الكمية للنقود، ومن أنصار هذه المدرسة ميلتون فريدمان (١٩١٢- ٢٠٠٦) الذي قدم أفكاره مستعيناً بنماذج التوازن في الاقتصاد لمارشال وفالراس (المدرسة الكلاسيكية الجديدة في سعيها لتفسير القيمة حسب نظرية العرض والطلب لمارشال وحسب المدرسة الحدية الرياضية لفالراس) يعتبر الاقتصاديون النقديون أن **التوازن في الاقتصاد يحدث تلقائيا من خلال التغيرات في الأسعار النسبية.** تؤكد مدرسة شيكاغو أن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار **تعود إلى التغير في كمية النقود** والتي تتمثل في النقود القانونية ونقود الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، وأن المضمون العام لهذه المدرسة يقوم على فكرة أن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار والدخل القومي. وهي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات.

وفي الواقع يحاول دعاة النظرية النقدية الحديثة، الابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار النقدية التقليدية من جهة ومسايرة التقدم والتطور الفكري الذي حدث من جهة أخرى. ولقد اهتم فريدمان بتكملة المنهج الكينزي، بمعنى أنه حاول تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية. وقد اعتبر فريدمان الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول وقد **ميز فريدمان** بين حائزي الأصول النهائيين والذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة، يتم حيازة الثروة فيها وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعا رأسمالية مثل الآلات والمخازن.

الطلب على النقود عند فريدمان لن يتقلب كثيرا مع حركات الدورة الاقتصادية سواء رواج أو كساد لان الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتأثر بدرجة صغيرة بالحالة الاقتصادية، فالدخل الدائم لا يتعرض لتقلبات عنيفة في مستواه ومن ثم يصبح الطلب النقدي مستقرا وهذا التفكير يتوافق مع الفكر الكلاسيكي الذي يدور حول فكرة استقرار دالة الطلب على النقود فافتراض ثبات سرعة دوران النقود

واستبعاد تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود وهي نفس الأفكار التي يلتقي حولها الكلاسيك وفريدمان. وثمة نقاط اختلاف بين نظرية فريدمان ونظرية كينز نوجزها بما يلي:

١. ادخل فريدمان كثير من الأصول في دالة الطلب على النقود كبدائل للنقود مثل الأسهم والسندات والسلع الحقيقية والثروة البشرية وبسبب هذا التنوع والتعدد في الأصول التي تدخل في دالة الطلب على النقود فان أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود تتعدد أما كينز فقد اقتصر على نوع واحد من سعر الفائدة وهو سعر الفائدة على السندات.

٢. لم يعط كينز اهتماما للأصول والسلع الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بينما نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبدائل أي أن الأفراد يختارون بين حيازة النقود وبين حيازة السلع الأخرى عندما يقررون كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها وهذا ما يفسر الفرض الذي قال به فريدمان: "إن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود".

٣. اعتبر كينز أن العائد على النقود ثابت دائما وهو يساوي صفر، ويرى كينز أن تقلب سعر الفائدة يؤدي إلى سرعة دوران النقود وهو ما يفسر عدم استقرار دالة الطلب على النقود. بينما يرى فريدمان أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود قليلة ويمكن التنبؤ بها.

١. وهناك مدرسة اقتصادية تسمى مدرسة اقتصاديات جانب العرض يتفق أنصارها مع أنصار المدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية (أي زيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي)، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم، مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية، وقد أشار أنصار تلك المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب أو إلزام المصرف المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل نمو بطيء وثابت بشكل يسهم في تخفيض أسعار الفائدة والحد من الضغوط التضخمية.

تأكد من صحة العبارات التالية:

١. من ملامح مرحلة الكلاسيك؛ تفكك العلاقات والروابط الأسرية واتساع الورش والحرف اليدوية الصغيرة.
٢. اعتبر وليم بيتي قيمة السلعة تتحدد بالعمل المتجسد فيها.
٣. يرى بيتي أن الأجر يعادل الحد الضروري لتأمين نفقات معيشة العامل.
٤. افترض بيتي أن القيمة ترتبط بالعمل المبذول في استخراج المعادن الثمينة فقط.
٥. اعتبر بيتي أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع الريع.
٦. الغاية الأساسية لعلم الاقتصاد حسب أدم سميث هي تعظيم الثروة.
٧. تقاس ثروة الأمة عند سميث بقدرتها الإنتاجية، التي تزداد بتقسيم العمل.
٨. يرى سميث أن القيمة التبادلية هي "قابلية السلعة للمبادلة بسلعة أخرى أو بنقد".
٩. يعتبر سميث أن القيمة الاستعمالية تشكل أساس للقيمة التبادلية.
١٠. ميز سميث بين العمل المجسد على شكل رأس مال وأدوات العمل، والعمل الحي أو العمل المأجور
١١. العمل في القضاء والجيش والأسطول عند سميث هو عمل منتج.
١٢. يرى سميث أن الربح الصناعي هو المصدر الأساسي للربح .
١٣. يرى سميث أن الربح ناتج عن الفرق بين قيمة ناتج العمل وأجر العامل.
١٤. الريع الاحتكاري لدى سميث سببه أن الطلب على المنتجات الزراعية يفوق العرض، فترتفع الأسعار عن قيمة هذه المنتجات.
١٥. عارض سميث التخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس نفقات الإنتاج وقدرات كل بلد.
١٦. كما الفيزيوقراط طالب سميث بفرض الضريبة على كل من لديه دخل.
١٧. نشر آدم سميث عام ١٨١٧ كتاب الاقتصاد السياسي والضرائب.
١٨. يرى ريكاردو أن مصالح الطبقات تتناقض في نطاق الإنتاج وتتقارب في مجال التوزيع.
١٩. حدد ريكاردو قيمة السلعة بكمية العمل الضروري لإنتاج السلعة.
٢٠. القيمة الاستعمالية عند ريكاردو تتحدد بالمنفعة، وتتحدد القيمة التبادلية بالعمل الاجتماعي المبذول في إنتاج السلعة.

٢١. فرق ريكاردو بين الأجور الاسمية التي تمثل مبلغ من النقود يدفع للعامل خلال فترة محددة وبين الأجور الحقيقة التي تمثل قيمة السلع والخدمات الضرورية لحياة العامل.

٢٢. يتساوى الريع عند ريكاردو مع التكلفة الحدية أي الفرق بين تكلفة الإنتاج في أفضل الشروط وتكلفة الإنتاج في أصعب الشروط.

٢٣. وفق قانون الغلة المتناقصة أي زيادة في رأس المال وفي العمل المبذول في زراعة أرض ما يؤدي حتماً إلى زيادة في غلة هذه الأرض ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة رأس المال.

٢٤. يرى الكلاسيك أن كل خلل في ميزان المدفوعات يُعدل من تلقائياً نفسه وفق حركة الأسعار التي صعوداً وهبوطاً.

٢٥. عرف الكلاسيك علم الاقتصاد بأنه علم الاختيار بين البدائل (التفضيلات).

٢٦. اعتمدت المدرسة الكلاسيكية نظرية المنفعة الحدية كأساس لقياس القيمة.

٢٧. عالجت المدرسة الكلاسيكية الجديدة المسائل الاقتصادية بشكل جزئي.

٢٨. يكون التوازن جزئياً إذا كان عرض السلعة مساوياً للطلب على السلعة.

٢٩. ينشأ الريع وفق رأي الكلاسيكيين الجدد تبعاً لمرونة العرض، ويمكن أن يتغير بمرور الزمن.

٣٠. المنفعة: هي مقدار الإشباع الشخصي المتحقق نتيجة لاستهلاك كمية محددة من سلعة معينةز

٣١. تزداد المنفعة الكلية مع الاستمرار في استهلاك السلعة حتى تصل إلى حدها الأعلى الأعظمي بعدها تبدأ بالتناقص.

٣٢. ليس شرطاً أن تكون للمنتج قيمة استعماليه وقيمة تبادلية حتى يكون له قيمة اقتصادية.

٣٣. يتحدد ثمن السلعة وفق نظرية المنفعة الحدية من خلال المنفعة الحدية المستمدة من أخر وحدة مستهلكة.

٣٤. المنفعة الحدية تتناقص تدرجياً ثم تصبح صفراً ثم تصبح سالبة.

٣٥. انتقدت المدرسة التقليدية الجديدة لأنها اعتمدت منهج البحث التجريدي لأن نتائجه لا تنطبق على جميع البشر لاختلاف ميولهم وحاجاتهم الذاتية وشعورهم.

٣٦. يمكن لكل إنسان حساب المنفعة الناتجة عن استهلاك السلع بدقة لأن الشعور بالرضا هو ظاهرة نفسية تختلف من شخص لآخر.

٣٧. افترض الكلاسيكيون الجدد أن المنافسة الحرة بين المستهلكين تحقق التوازن بين العرض والطلب

٣٨. وفق نظرية المنفعة الحدية يتحدد ثمن السلعة أو قيمة المنتج من خلال المنفعة الكلية وليس من خلال المنفعة الحدية.

٣٩. تمحورت أفكار كينز حول ثلاث مجالات: نقد النظرية الكلاسيكية، الطلب الفعال والتوازن الاقتصادي، حل مشكلات المجتمع الرأسمالي.

٤٠. مضمون قانون ساي الطلب يخلق العرض المقابل له.

٤١. تفترض النظرية الكينزية توازن ميزان المدفوعات مع وجود بطالة.

٤٢. تفترض النظرية الكينزية مرونة الأسعار في أي اتجاه صعودا أو نزولا.

٤٣. يرى كينز أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها بهدف اتمام المعاملات والاحتياط والمضاربة

٤٤. جمع التحليل الاقتصادي الذي قام به كينز بين الاقتصاد السلعي العيني والاقتصاد النقدي.

٤٥. الطلب الكلي الفعال عند كينز هو الطلب على السلع المصحوب بقوة شرائية.

٤٦. تقارن الكفاية الحدية لرأس المال بين ما يتوقع المستثمر الحصول عليه من عائد صاف طوال حياة المشروع الاستثماري وبين سعر الفائدة الذي يمكن أن يحصل عليه كفرصة استثمارية بديلة.

٤٧. اعتبر كينز أن الدخل القومي يتغير بتغير مستوى الاستثمار وبالكفاية الحدية لرأس المال.

٤٨. معادلة فيشر في التبادل MV = PT. أي الكتلة النقدية مضروبة بسرعة تداول النقد تساوي متوسط الأسعار مضروبا بحجم المبادلات.

٤٩. اهتمت نظرية الأرصدة النقدية بتفسير اثر الدورة الاقتصادية والتوازن الاقتصادي على النقود.

٥٠. يرى مارشال أن تخلي الأفراد عن شراء السلع سيؤدي إلى زيادة عرض السلع ثم انخفاض أسعارها نتيجة رغبتهم في تفضيل الأرصدة النقدية السائلة.

٥١. تقرر معادلة فيشر وجود علاقة طرديه تلقائية بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار.

٥٢. . تؤكد مدرسة شيكاغو أن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار تعود إلى التغير في كمية النقود.

٥٣. ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين، الذين تمثل لهم النقود شكلا من أشكال الثروة، وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل لهم النقود سلعا رأسمالية مثل الآلات والمخازن.

٥٤. الطلب على النقود عند فريدمان يتقلب كثيرا مع حركات الدورة الاقتصادية (رواج أو كساد).

٥٥. ويرى كينز أن تقلب سعر الفائدة يؤدي إلى سرعة دوران النقود بينما يرى فريدمان أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود قليلة ويمكن التنبؤ بها.